

تفكيك شبكة تمارس التزوير والاستيلاء على عقارات عائدة للدولة بالفلوجة

لعراق

اعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الخميس، عن "تفكيك شبكة تمارس أعمال التلاعب والتزوير؛ للاستيلاء على عقارات عائدة للدولة في محافظة الأنبار، مبيّنة أنَّها ضبطت عملية تلاعب وتزوير بعقارات تناهز قيمتها (65) مليار دينار، والإطاحة بثلاثة من المُنُورِّطين".

وذكرت الهيئة في بيان، تلحقه "المطلع"، أنَّ "العملية التي نُفِّذَت بموجب مذكراتٍ قضائيةٍ، من قبل مكتب تحقيق الهيئة في محافظة الأنبار بعد أن قام بتأليف فريق عملٍ؛ للتحريُّ والتقصِّي فور تلقِّيهِ معلوماتٍ تفيد بوجود شبكة إجرامية تقوم بالاستيلاء على أراضٍ عائدة للدولة من خلال التلاعب والتزوير في السجلات والقيود العقارية ضمن قضاء الفلوجة في المحافظة".

وأضافت أنَّ: "الفريق، الذي قام بعملية التحري والتدقيق، توصَّل إلى دقة المعلومات وتحديد العقارات المُتلاعب في سجلاتها وقيودها"، لافتة إلى أنَّه "بعد مفاتحة الجهات المعنية تبين وجود شبكة مُتخصِّصة ومُنظَّمة من قبل بعض مٌوطَّفي دوائر الدولة وبعض الأشخاص؛ للتلاعب والتزوير في السجلات".

وتابعت الهيئة انه: "تم تنفيذ أمر القبض الصادر عن قاضي التحقيق المُختصّ بحقّ ثلاثةٍ من أفراد الشبكة"، لافتاً إلى أنّهم "استغلّوا ما تعرّضت له بيانات وسجلات دائرة التسجيل العقاري في الفلوجة من حرقٍ وإتلاف أثناء فترة سيطرة عصابات داعش الإجرامية، وأقدموا على الاستحواذ على عقاراتٍ عائدةٍ للدولة".

وبيّنت أنّ "المساحة الكلية للعقارات تبلغ (170) دونماً تمّ تسجيلها بأسماء أشخاصٍ وهميّين بموجب كتبٍ مُزوَّرةٍ مزعومٍ صدورها عن وزاراتٍ وكياناتٍ مُنحلةٍ سابقةٍ"، موضحة أنّ "تلك الشبكة قامت بإعادة تسجيل تلك العقارات التي تُقدّر قيمتها بـ(65,000,000,000) مليار دينار، بأسماء أشخاصٍ وإفرازها إلى (2210) عقاراً وبيعها تحت مُسمّى "أراضي الوقف السني".

وأكدت الهيئة انه "تم تنظيم محضر أصولي بالعملية، التي تمّت استناداً إلى أحكام المادة (289/298) من قانون العقوبات، وعرضه بصحبة المُتدّهمين والمبرزات أمام قاضي التحقيق المُختصّ بالنظر في قضايا النزاهة بالرمادي؛ لاستكمال الإجراءات القانونية وتقرير مصير المُتدّهمين".